African Scientific Journal
ISSN : 2658-9311
Vol : 3, Numéro 5, Avril 2021

دور الدولة في التعافي الاقتصادي والاجتماعي على ضوء جائحة كوفيد 19: حالة المغرب

The role of the state in economic and social recovery in light of the COVID-19 pandemic: the case of Morocco

Auteur 1 : عبد العزيز الوالي

أستاذ باحث، كلية الاقتصاد و التدبير

جامعة الحسن الأول ، سطات، المغرب

eloualiabdelaziz@yahoo.fr

Conflit d'intérêts : L'auteur ne signale aucun conflit d'intérêts.

Pour citer cet article : : EL OUALI .A (2021) « The role of the state in economic and social recovery in light of the COVID-19 pandemic: the case of Morocco », **African Scientific Journal « Volume 03, Numéro 5» pp: 130-140.**

Date de soumission : Mars 2021

Date de publication : Avril 2021

DOI : 10.5281/zenodo.5643613

Copyright © 2020 – ASJ

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز دور الدولة المغربية في التعافي الاقتصادي و الاجتماعي من انعكاسات الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19 "، و الآليات و الوسائل المستعملة لهذا الغرض. و من أجل ذلك تقدم هذه الورقة تحليلا للوضعية الصحية و الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن الجائحة، قبل عرض و تحليل الإجراءات المتخذة من أجل مواجهة الأزمة و التخفيف من حدتها و إعادة إنعاش الاقتصاد، كما تعرض الآفاق المستقبلية و التحديات المطروحة على الدولة المغربية على ضوء الدروس المستخلصة من الأزمة الحالية و تعتمد الدراسة المقاربة التحليلية للمعطيات و البيانات و المعلومات، التي نشرتها مختلف المؤسسات الوطنية و الدولية التي تعنى بالموضوع.

الكلمات المفاتيح : جائحة كورونا، الأزمة، الدولة، التعافي الاقتصادي و الاجتماعي

Abstract

This article aims to show the role of the Moroccan state in economic and social recovery, in light of the Covid-19 health crisis, as well as the tools and means used in this context. To do this, the study presents the health, economic and social situation resulting from the pandemic. Then, it presents and analyzes the measures taken to fight the pandemic, minimize its impacts and revitalize the economy. Likewise, it outlines the future prospects and challenges of the Moroccan state in the light of the lessons learned from the current crisis. The study adopts an analytical methodology that analyzes data, information and statistics published by the various national and international institutions interested in the topic.

Keywords: the coronavirus pandemic, the crisis, the state, economic and social recovery.

مقدمة:

عرف المغرب كباقي دول العالم أزمة صحية نتيجة تفشي فيروس كوفيد 19 عبر العالم انطلاقا من مدينة وهان الصينية. و قد كان لهذه الأزمة الصحية انعكاسات و تأثيرات متعددة على عدة مستويات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، نفسية، جواقتصادية و جيوسياسية ؛ كما كان للعولمة دور أساسي في حدة و سرعة عدوى الأزمات عبر العالم نتيجة حرية تنقل البضائع و الأشخاص و الرأسمال، مما أدى بالدول و الحكومات إلى لعب دور أساسي في مواجهة و تخفيف اثار الأزمات التي رافقت الجائحة.

في هذه المقال سنحاول إبراز الدور المحوري الذي لعبته الدولة المغربية في مواجهة الأزمة الصحية و تبعاتها الاقتصادية و الاجتماعية، في إطار عدة مقاربات استباقية، تدخلية، استشرافية و مستقبلية؛ و سنعتمد المقاربة التحليلية بناء على المعطيات و المعلومات و البيانات التي نشرتها المؤسسات الوطنية و الدولية ذات الصلة بالموضوع.

سنتناول هذا الموضوع في ثلاث أجزاء:

1 – من الأزمة الصحية إلى الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية؛

2 - الدور المحوري للدولة المغربية في مواجهة الأزمة الصحية و تبعاتها الاقتصادية و الاجتماعية و آليات التعافي ؛

3 - الآفاق المستقبلية و التحديات المطروحة على الدولة المغربية بعد جائحة كورونا على ضوء الدروس المستخلصة من الأزمة الحالية.

1 . من الأزمة الصحية الى الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية:

انطلقت الأزمة صحية بسبب ظهور فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 و انتقلت إلى أزمات ذات طبيعة اقتصادية و اجتماعية، نتيجة اتخاذ إجراءات الحجر الصحي و إغلاق الحدود من طرف عدة دول للحد من انتشار الفيروس و هكذا سنتطرق في هدا الجزء، على التوالي، إلى الأزمة الصحية و الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي يمر منها المغرب.

1..1. الأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19

لقد تم اكتشاف الحالات الأولى لمرض فيروس كورونا بمدينة وهان الصينية في 31 دجنبر 2019 و بدأ انتشار المرض بسرعة فائقة في باقي بلدان العالم، حيث عرف المغرب الحالة الأولى المؤكدة في 2 مارس 2020 .

و إلى حدود نهاية شهر مارس من هذه السنة، عرفت الحالة الوبائية الأرقام و المؤشرات التالية:

- **على الصعيد العالمي** سجلت 128830886 حالة مؤكدة و 2798894 حالة وفاة (منظمة الصحة العالمية، مارس، 2021).
- **على الصعيد الوطني، تم تسجيل ما يلي (وزارة الصحة، مارس، 2021):**

الحالات المؤكدة	496097	**مؤشر الإصابة التراكمي**	1364.3 لكل 100000 نسمة
الوفيات	8818	**نسبة الفتك**	1.8 في المائة
المتعافون	483363	**نسبة التعافي**	97.4 في المائة
التحاليل المخبرية المجراة	5473383	**الحالات النشيطة**	3916
الحالات الخطيرة	411	**الحالات تحت التنفس الاصطناعي الغير الاختراقي**	222
معدل ملئ أسرة الإنعاش المخصصة لكوفيد	13 في المائة	**الحالات تحت التنفس الاصطناعي الاختراقي**	27

وهذه الإحصائيات تبين مدى سرعة انتشار الفيروس و خطورته التي لم يسبق لها مثال

كما ظهرت بعض حالات فيروس كورونا المتحور بالمغرب، حيث سجلت عشرات الحالات بعدة جهات بالمملكة.

و قد مرت الحالة الوبائية من عدة موجات، بلغت في بعض الدول الموجة الثالثة.

1. 2. الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية

أدت الأزمة الصحية إلى أزمات اقتصادية و اجتماعية بسبب انخفاض الطلب و العرض في آن واحد، بسبب انخفاض المبادلات التجارية الدولية و اضطراب سلاسل القيم العالمية نتيجة إغلاق الحدود؛ و قد تجلت هذه الأزمة في عدة مجالات: القطاع الخاص، القطاع العام، المجال الاجتماعي.

ففي مجال المقاولات و القطاع الخاص، و بعد تطبيق المغرب للحجر الصحي الشامل، فإن 57 في المائة من المقاولات توقفت أو أغلقت نهائيا (المندوبية السامية للتخطيط ، أبريل 2020)، في حين باقي الشركات (43 في المائة) قامت بخفض الإنتاج من أجل احترام التدابير الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية للحد من انتشار الفيروس. و من بين القطاعات التي تأثرث كثيرا، هناك قطاع السياحي و قطاع النسيج و الملابس و قطاع العقار. في المقابل، هناك قطاعات لم تتأثر بالأزمة بل استفادت منها كقطاع المواصلات و قطاع الشبه طبي.

على مستوى القطاع العام: عرفت المالية العمومية، خلال سنة 2020 ، تظهورا كبيرا نتيجة ارتفاع التكاليف العمومية المرتبطة بتدبير جائحة كورونا: التكاليف الصحية و المساعدات المقدمة للأسر المتضررة من الحجر الصحي الشامل، و كذلك نتيجة انخفاض المداخيل العمومية خاصة المداخيل الضريبية نظرا لتوقف المقاولات عن العمل أو خفض إنتاجها. و عليه، تم تسجيل عجز في ميزانية الدولة و اللجوء إلى الاقتراض مما أدى إلى ارتفاع كبير في حجم الدين العمومي. و قد قدرت وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة كلفة الحجر الصحي على الاقتصاد الوطني ب 0.1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، أي ما يعادل مليار درهم لكل يوم (وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، يوليوز 2020، أ ، ص 7).

و نظرا للتغيرات الكبيرة التي عرفتها الفرضيات التي أنجز على أساسها قانون المالية لسنة 2020، نتيجة لانعكاسات الأزمة الصحية و ضعف التساقطات المطرية، اضطرت الحكومة المغربية إلى إعداد قانون مالية معدل نفس السنة و ذلك تماشيا مع مبدأ الصدقية و الشفافية في تدبير المالية العمومية، طبقا للدستور و للقانون التنظيمي للمالية؛ و للإشارة فمنذ 1991 لم يسبق للمغرب أن عرف قانون مالية معدل. و توقع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 عجز الميزانية يقدر ب 7,5 في المائة من الناتج الداخلي الخام و ذلك بعد أن كان متوقعا عجزا ب 3,5 في المائة في قانون المالية لسنة 2020، أي بزيادة العجز ب 4 نقط (وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة،يوليوز 2020، ب، ص 2).

على الصعيد الاجتماعي كان لجائحة كورونا تأثير كبير على الدخل و نسبة الفقر و البطالة و كذا الفوارق الاجتماعية.

تشير دراسة أنجزت حول متوسط الدخل الشهري للأشخاص النشيطون المشتغلون بالنصف أثناء الحجر الصحي (المنذوبية السامية للتخطيط ، يونيو 2020 ، ص 6). كما أن معدل البطالة مر من 8.1 في المائة إلى 12.3 في المائة، حسب نتائج بحث المندوبية السامية للتخطيط أنجز خلال الثلاث أشهر الثانية من 2020 و ذلك نتيجة خسارة حوالي 589000 منصب عمل، 520000 منها بالعالم القروي و الباقي بالعالم الحضري.

2. الدور المحوري للدولة المغربية في مواجهة الأزمة الصحية و تبعاتها الاقتصادية و الاجتماعية و آليات التعافي

منذ الأزمة العالمية لسنة 1929، برزت أهمية الدولة و دورها المهم في تحريك عجلة الاقتصاد و معالجة اختلالات السوق من فوارق اجتماعية و مجالية و حماية اجتماعية للفئات الهشة ، قد كان الفضل في هذه النظرية للاقتصادي البريطاني

الكبير جو مينارد كينز الذي أسس للمقاربة الماكرو اقتصادية؛ و هو من المدافعين عن ضرورة تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي وذلك على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية المذكورة؛و بذلك شكلت نظريته انتقادا للنظرية الكلاسيكية (أدم سميت، دافيد ريكاردو...)، التي تتبنى حياد الدولة في المجال الاقتصادي و تضع الثقة الكاملة في السوق للمعالجة الذاتية للاختلالات.

و قد أكدت الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد 19 و ما تلاها من انعكاسات اقتصادية و اجتماعية على الدور المحوري للدولة في التعافي الاقتصادي و الاجتماعي، هذا ما سنراه في هذا الجزء الثاني من خلال إبراز الإجراءات المتخذة من طرف الدولة المغربية على مختلف الأصعدة: الصحة، الاقتصاد و المجال الاجتماعي.

1.2. على الصعيد الصحي

كما أن الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية مرتبطة بالأزمة الصحية، فإن التعافي الاقتصادي و الاجتماعي هو مرتبط أشد الارتباط بالتعافي الوبائي. و قد اتخذت السلطات المغربية في هذا المجال عدة إجراءات استباقية، منها:

اعلان الحجر الصحي الشامل مبكرا في 20 مارس 2020 ، حيث الحالات المسجلة لم تتجاوز 100؛ و من أجل شرعنة و توسيع هوامش تذخلاتها، اتخذت الحكومة مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 23 مارس 2020 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية و إجراءات الإعلان عنها. و كذا المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 24 مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد- كوفيد 19.

و قد تم تطبيق الحجر الصحي الشامل لمدة ثلاثة أشهر تقريبا وذلك بمنع خروج الأشخاص من المنازل إلا للضرورة (العمل، التطبيب، اقتناء المواد و السلع الضرورية للمعيشة،أسباب عائلية ملحة ...) و بعد الحصول على ترخيص من السلطات المحلية. و بعد رفع الحجر الصحي الشامل تدريجيا، تم إقرار تدابير احترازية كالتباعد الاجتماعي ، ارتداء الكمامة ، النظافة ، منع التظاهرات ، الحفلات و التجمعات العمومية.

و تعمل لجنة طبية علمية على تتبع و تحليل معطيات الوضعية الوبائية و تقديم التوصيات للسلطات قصد اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة الجائحة.

من جهة أخرى، نهجت وزارة الصحة برنامجا تواصليا مكثف، حيث دأبت في الشهور الأولى على عقد ندوات صحفية يومية لإطلاع الرأي العام على مستجدات الوضعية الوبائية . و قد شارك في هده الندوات رئيس الحكومة، وزير الصحة و مسؤولين بوزارة الصحة. كما تم إطلاق البوابة الرسمية الخاصة بكوفيد لتقديم المعلومات و الإعلانات و كل ما يتعلق بالجائحة.

و بالموازاة مع هذا، انخرطت السلطات المغربية مبكرا في التجارب السريرية المتعلقة بإنتاج اللقاح المضاد لكورونا و أبرمت اتفاقيات مع الشركات المتخصصة من أجل ضمان التزود المبكر باللقاح، و هذا ما مكن المغرب من إطلاق حملة التلقيح في ظروف جيدة، لقت استحسان و إشادة المجتمعين الوطني و الدولي.

و إلى حدود نهاية مارس 2021 ، استفاد من عملية التلقيح 4320349 شخص من الجرعة الأولى و 36742251 من الجرعة الثانية (وزارة الصحة، مارس 2021)، يتطلع المغرب إلى تلقيح 80 في المائة من الساكنة من أجل تحقيق المناعة الجماعية ضد فيروس كوفيد 19.

2.2. على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي

من أجل التتبع المستمر للوضعية الاقتصادية، عملت وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة بتاريخ 11 مارس 2020 على خلق لجنة اليقظة الاقتصادية الخاصة ببحث تداعيات تفشي الفيروس. و تضم هذه اللجنة، إضافة إلى وزير الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة منسق اللجنة، وزير الداخلية، وزير الشؤون الخارجية و التعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين

بالخارج، وزير الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات، وزير الصحة، وزير الصناعة و التجارة و الاقتصاد الأخضر و الرقمي، وزير السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد التضامني، وزير الشغل و الإدماج المهني، بنك المغرب، المجموعة المهنية لأبناك المغرب، الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب، فدرالية الغرف المغربية للتجارة و الصناعة و الخدمات و فدرالية غرف الصناعة التقليدية. كما يمكن أن تضم، عند الاقتضاء جهات فاعلة أخرى من القطاع العام أو الخاص.

و من مهام هذه اللجنة التتبع الآني لتطور الوضعية الاقتصادية الوطنية و كدا إبراز الإجراءات الملائمة لمواكبة القطاعات الأكثر تضررا من تفشي الجائحة. و قد عقدت هده اللجنة ما يفوق عشرة اجتماعات و اتخذت عدة إجراءات أهمها:

° منح تعويض جزافي محدد في 2000 درهم لفائدة الأجراء و المستخدمين المتوقفين مؤقتا عن العمل و المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الثلاثة أشهر للحجر الصحي الشامل. كما تم تمديد مدة هذه الاستفادة بالنسبة للعاملين في بعض القطاعات كالسياحة و تموين الحفلات.

°دعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل و المتضررة من كورونا؛ و يقدر هذا الدعم ب 800، 1000 و 1200 درهم لكل أسرة حسب عدد أفرادها و لثلاث مرات.

°مواكبة و دعم المقاولات المتوسطة و الصغرى و الصغرى جدا، من خلال قيام الصندوق المركزي للضمان بإحداث:

- آلية ضمان القروض البنكية الممنوحة للمقاولين الذاتيين، أطلق عيها إسم "ضمان المقاولين الذاتيين كوفيد 19" لتغطية النفقات الضرورية التي لا يمكن تأجيلها، و ذلك بما يعادل ثلاثة أشهر من رقم المعاملات المصرح به في آخر إقرار ضريبي مع سقف محدد في 15000 درهم و وفق شروط محددة.

- آلية" ضمان أوكسجين" التي تمكن المقاولات، التي تعرف أزمة سيولة، من الحصول على قروض استثنائية لتمويل احتياجات أموال الدوران لتغطية ثلاث أشهر من المصاريف الجارية و المتعلقة أساسا بالأجور وواجبات الكراء و المشتريات الضرورية.

و لأجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لمواجهة الأزمة الصحية و الاقتصادية، و تبعا للتعليمات الملكية السامية، و بناء على القانون التنظيمي رقم 130.30 لقانون المالية، عملت الحكومة بتاريخ 17 مارس 2020 على خلق صندوق خاص مرصد لأمور خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" ، ذلك بواسطة مرسوم رقم 2.20.269 ، نظرا للاستعجال و الحاجة الماسة للمنفعة العامة. و قد تم التصديق على هدا الصندوق في قانون المالية المعدل لسنة 2020.

و تتكون موارد هذا الصندوق، و التي بلغت 33 مليار درهم، من:

°دفعات الميزانية العامة؛

°مساهمات الجماعات الترابية و المؤسسات و الشركات العمومية و القطاع الخاص و المنظمات و المؤسسات الدولية؛

° الغرامة الصادرة في حق اتصالات المغرب من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بخصوص خرق قواعد المنافسة في مجال الاتصالات؛

° الهبات و التبرعات؛

° موارد مختلفة.

كما خصصت مصاريف هذا للحساب للعمليات التالية:

° تأهيل المنظومة الصحية؛

° دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات الفيروس: مساعدات للعاملين بالقطاع الغير مهيكل و الحاملين لبطاقة الراميد المتضررين من توقف النشاط بسبب الحجر الصحي، مساعدات العمال المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و المتوقفين عن العمل، دعم أثمنة بيع الكمامات و تحمل بعض نفقات تأجيل أداء أقساط القروض؛

° دفعات لفائدة ميزانية الدولة، الجماعات الترابية، المؤسسات و الشركات العمومية و الخاصة؛

° مصاريف مختلفة.

كما تم التوقيع من طرف الدولة و المقاولات و القطاع البنكي بتاريخ 20 غشت 2020 على ميثاق من أجل إنعاش الاقتصاد و التشغيل؛ يهدف هذا المشروع لتحقيق الأهداف التالية (وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، أكتوبر 2020، ص 6):

- إنعاش الدينامية الاقتصادية؛
- الحفاظ على التشغيل و دعمه مع الوقاية الصحية للعاملين؛
- تسريع عملية إدماج القطاع غير المهيكل؛
- تشجيع الحكامة الجيدة.

و يتضمن هذا الاتفاق إجراءات أفقية و أخرى قطاعية خاصة بالقطاعات الأكثر تضررا و التي كانت موضوع عقود برامج مع الفدراليات المعنية. و من أجل هذا، تعهدت الدولة بتعبئة 120 مليار درهم، منها 75 مليار درهم كقروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة المقاولات و 45 مليار درهم، منها 15 مليار درهم ممولة من طرف الميزانية العامة للدولة، و التي خصصت لحساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "صندوق الاستثمار الاستراتيجي" و الذي أحدث بمرسوم رقم 2.20.528 الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 13 غشت 2020 ، من أجل تمويل مشاريع الاستثمار.

كما لجأت الحكومة في يوليوز 2020 إلى آلية قانون المالية المعدل من أجل تحيين فرضيات قانون مالية 2020، و المعطيات المتعلقة بموارد ميزانية الدولة و إعادة توجيه النفقات مراعاة للإكراهات المرتبطة بالجائحة، و كذلك المصادقة على التدابير المستعجلة و تنزيلها لمواجهة اثار جائحة كوفيد 19 و التي تمحورت حول النقاط التالية (وزارة الاقتصاد و المالية، يوليوز 2020، ج، ص 2):

- مواكبة الاستئناف التدريجي للأنشطة الاقتصادية،
- الحفاظ على مناصب الشغل،
- تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية .

من جهة أخرى، و على المستوى النقدي، عمل بنك المغرب على تخفيض سعر الفائدة المرجعي مرتين من 2.5 إلى 2 ثم إلى 1.5 في المائة، و تحرير الحساب الاحتياطي بالكامل لفائدة البنوك (وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، يوليوز 2020، د، ص 10).

3. الأفاق المستقبلية و التحديات المطروحة على الدولة المغربية بعد جائحة كورونا على ضوء الدروس المستخلصة من الأزمة الحالية

لقد شكلت الأزمة المرتبطة بتفشي فيروس كورونا المستجد منعطفا كبيرا في التغيرات الجيواقتصادية و الجيوسياسية، حتى أن جل المحللين توقعوا أن مرحلة ما بعد كوفيد 19 لن تكون كمرحلة ما قبل كوفيد 19 ؛ من هذا المنطلق، يجب استخلاص الدروس و العبر من الأزمة الحالية و استشراف المستقبل بعد جائحة كورونا.

1.3. بعض الدروس المستخلصة من أزمة فيروس كورونا المستجد

لقد شكلت الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد و انعكاساتها المختلفة على عدة أصعدة: الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و النفسي، محطة فاصلة و مرحلة استثنائية لم يعرفها العالم منذ عدة سنوات. و عليه مواجهتها و رفع تحدياتها تتطلب استخلاص مجموعة من الدروس نورد هنا أهمها:

أولا:الدور المحوري للدولة

لقد أبانت الأزمة المرتبطة بكوفيد-19 أهمية الدولة، ليس فقط في الجانب الأمني و التقنين و لكن كذلك في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي. لقد تبين أن النظرية النيوليبرالية غير قادرة على الإجابة عن الإشكاليات التي طرحتها الأزمة الناتجة عن تفشي فيروس كورونا.

ثانيا: أهمية التضامن

لقد أبرزت الأزمة عن الهشاشة الاجتماعية، من خلال عدد الأسر التي صرحت بتضررها من الجائحة و التي استفادت من الدعم الذي مول عن طريق الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا و الذي شكل التضامن أحد أسس تمويله و تدبيره.

ثالثا:أهمية المقاربة الاستباقية و التأقلم السريع مع المستجدات التي تفرضها الأزمات . فقد تبين أن الدول التي كانت سباقة إلى اتخاذ الإجراءات الاستباقية عرفت وضعية وبائية و أزمة اقتصادية و اجتماعية متحكم فيهما. في المقابل، كلف التأخر في اتخاذ الإجراءات بعض الدول غاليا من حيث الوفيات و الإصابات و كلفة معالجة الوضعية.

2.3. الآفاق المستقبلية و التحديات على ضوء أزمة فيروس كورونا المستجد

إذا كانت الأزمة الصحية التي عرفها العالم و تبعاتها الاقتصادية و الاجتماعية قد أملت على الدول التدخل القوي و الفوري و اتخاذ حزمة من الإجراءات الظرفية لمواجهة تفشي الفيروس و التخفيف من الآثار السلبية على الأشخاص و المقاولات، فإن هذه الدول مطالبة باستخلاص الدروس و العبر من هذه الأزمة و تبني إصلاحات و إجراءات هيكلية و استراتيجية تمكنها من رفع قدرتها على مواجهة مختلف الأزمات المستقبلية.

و في هذا الإطار، تقدم المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي بتوصيات تمحورت حول النقط التالية (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، أكتوبر 2020 ، ص 83 و 84) :

- التعايش مع كوفيد-19 : بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف؛
- تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجا وأكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات؛
- الانتقال من منظومة للعلاجات إلى منظومة صحية؛
- إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعممة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم؛
- إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية؛
- تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا؛
- إرساء سياسة وطنية مندمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي.

و وفقا لهده المقاربة، عملت الدولة المغربية على إطلاق مشاريع مهيكلة، من أهمها:

أولا: برنامج تعميم الحماية الاجتماعية

بتعليمات مباشرة من جلالة الملك، عملت الحكومة، بداية هذه السنة، على مباشرة ورش مجتمعي للحماية الاجتماعية (من مخاطر المرض، المخاطر المرتبطة بالطفولة، المخاطر المرتبطة بالشيخوخة و مخاطر فقدان الشغل). و هكذا قامت الحكومة بإعداد القانون الإطار رقم 9.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، حيت عرض في مجلس وزاري بتاريخ 11 فبراير 2021 و صادق عليه بعد ذلك البرلمان بغرفتيه.

و قد ترأس جلالة الملك، يوم 14 أبريل 2021 بفاس، حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية و توقيع الإتفاقيات الأولى المتعلقة به.

و يتكون هدا المشروع الهام، و الدي يمتد على خمس سنوات 2021-2025 ، من أربعة محاور:

المحور الأول: يتعلق بتعميم التأمين الإجباري عن المرض خلال سنتي 2021 و2022 و ذلك بتوسيع الاستفادة من هذا التأمين ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، حيث يتوقع 22 مليون مستفيد إضافي من هذا التأمين الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

المحور الثاني: يهم تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و 2024 .

المحور الثالث: يتعلق بتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد سنة 2025 و ذلك بإدماج الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية.

المحور الرابع و الأخير: يهم تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025 بحيث سيتمكن كل شخص، متوفر على شغل قار، من الاستفادة من التعويض، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

و يتطلب هدا المشروع مراجعة العديد من البرامج و الأنظمة الاجتماعية و تفعيل السجل الاجتماعي الموحد و وضع جهاز موحد لقيادة و تتبع أنظمة الحماية الاجتماعية، كما يتطلب تعبئة موارد مالية هامة..

و في هذا الإطار تم في قانون المالية لسنة 2021 إقرار مساهمة تضامنية على الأرباح و المداخيل، تخصص عائداتها لصندوق دعم الحماية الاجتماعية و التماسك الاجتماعي. و تحتسب هذه المساهمة كما يلي:

بالنسبة للشركات المعنية:

- 1.5 في المائة بالنسبة للشركات التي تتراوح أرباحها الصافية ما بين 1000000 و 5000000 درهم؛
- 2.5 في المائة بالنسبة للشركات التي تتراوح أرباحها الصافية ما بين 5000001 و 40000000 درهم؛
- 3.5 في المائة بالنسبة للشركات التي تتجاوز أرباحها 40000000 درهم؛

بالنسبة للأشخاص الذاتيين: يتعلق الأمر ب الأشخاص الذين يحققون دخلا سنويا إجماليا صافيا يساوي أو يتجاوز 240000 درهم. و تقدر المساهمة ب 1.5 في المائة من الدخل.

ثانيا: إصلاح القطاع العام

لقد أدت الأزمة الحالية إلى ازدياد الطلب على الخدمات العمومية و المطالبة بتجويدها. و في هذا الشأن، أعطى جلالة الملك، في خطاب العرش في 2020 ، توجيهاته من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعرفها المؤسسات و المقاولات العمومية لتحقيق الانسجام و التكامل في مهامها و الرفع من فعاليتها الاقتصادية و الاجتماعية. و لهذا الغرض تقرر إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة و مواكبة أداء المؤسسات العمومية، يديرها مدير عام و يرأس مجلس إدارتها الوزير المكلف بالمالية.

ثالثا: دعم و مواكبة الاستثمار

تم إطلاق إسم صندوق محمد السادس للاستثمار على حساب الاستثمار الاستراتيخي و تمكينه من الشخصية المعنوية و هيآت التدبير طبقا لمعايير الحكامة و النجاعة و الشفافية. و سيعمل هذا الصندوق على دعم الأنشطة الإنتاجية و مواكبة و تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى،لا سيما القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير و الفلاحة و العقار و السياحة ، و ذلك في إطار الشراكات بين القطاعين الخاص و العام ووفقا لخطة الإنعاش الاقتصادي,

رابعا: النموذج التنموي

تم تمديد المدة المخولة للجنة الخاصة بالنمودج التنموي، التي أحدثها صاحب الجلالة في 12 دسمبر 2019 و عين السيد شكيب بنموسى على رأسها، لصياغة تقريرها و تقديمه للملك و دلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار المستجدات المرتبطة بأزمة كوفيد 19 في بلورة النموذج التنموي الجديد. و قد كانت المدة الأولى 6 أشهر.

خامسا: الرقمنة

لقد شكل ورش الرقمنة أهم محاور إصلاح الإدارة مند عدة سنوات، حيث تم إحداث وكالة التنمية الرقمية و وضع استرتيجية وطنية للتحول الرقمي للإدارة. إلا أن الجائحة سرعت تفعيله ، حيث أبرزت الجائحة الحاجة الملحة لتعميم الخدمات الرقمية و شموليتها، نتيجة الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة تفشي الجائحة، كالعمل الدراسة عن بعد. و قد تم اتخاذ عدة مبادرات مثل مكتب الضبط الالكتروني و تقديم الطلبات و الملفات للإدارات عن بعد و الاستقبال عن بعد و التسجيل عن بعد و التبادل المعلوماتي للمعلومات.

سادسا: إصلاح التعليم و البحث العلمي

لقد أحيت الجائحة النقاش حول أهمية التعليم و البحث العلمي باعتباره رافعة أساسية للتنمية. وفي هذا الصدد، يعرف المغرب مشروع كبير و ضخم لإصلاح هذا القطاع وفقا للرؤية الاستراتيجية التي يتضمنها القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية و التكوين و البحث العلمي؛ هو حاليا في طور التنزيل. كما أطلقت الوزارة، بتعاون مع المركز الوطني للبحث العلمي و التقني ، سنة 2020، طلبات عروض لتمويل مشاريع البحث العلمي لفائدة مراكز البحث بمختلف الجامعات المغربية.

خلاصة:

من خلال هده الدراسة يتبين الدور المحوري الذي تلعبه الدولة المغربية في مواجهة الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 و التقليل من انعكاساتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية، فهو دور أساسي و يزداد أهمية في فترات الأزمات.

و هكذا، فرغم خطورة الأزمة الصحية و الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن ظهور و تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19 "، فإن الإجراءات الإستباقية و المواكبة التي اتخذتها الدولة خففت من انعكاساتها السلبية و مكنت من تفادي انهيار الاقتصاد الوطني و دعمه للصمود في وجه الأزمة. و قد اعتمدت الدولة عدة آليات مالية و ميزانياتية و فق عدة مقاربات: مساعدات مباشرة ، ضمان قروض، مواكبة، تأجيل سداد القروض البنكية، تعليق أداء المساهمات الاجتماعية، دعم الأسر و المقاولات.

كما أنه بالإضافة إلى التدابير الظرفية ، تم إطلاق مشاريع هيكلية و استراتيجية على المدى المتوسط و البعيد، وفق الرؤية الاستراتيجية و الاستشرافية التي حدد معالمها صاحب الجلالة في العديد من الخطب الملكية و يشرف على تتبع تنزيلها.

المراجع:

1. تقارير و دراسات

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، تقرير حول الانعكاسات الصحية و الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" و السبل الممكنة لتجاوزها، أكتوبر 2020

المندوبية السامية للتخطيط، المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و النفسي للأسر، يونيو 2020

المندوبية السامية للتخطيط، نتائج بحث حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات، أبريل 2020

منظمة الصحة العالمية، لوحة القيادة للوضعية الوبائية العالمية، مارس 2021

وزارة الإقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، مذكرة تقديم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 ،يوليوز 2020

وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، مذكرة تقديم مشروع قانون مالية 2021 ،أكتوبر 2020

وزارة الصحة، نشرة كوفيد -19 اليومية، 31 مارس 2021

2. نصوص تشريعية و تنظيمية:

قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

قانون المالية للسنة المالية 2021

المرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية و إجراءات الإعلان عنها.

المرسوم رقم 2.20.269 الصادر في 16 مارس 2020 بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل إسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19 ""

المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 24 مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد- كوفيد 19 .

المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 24 مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد- كوفيد 19 .

3. المواقع الإلكترونية:

www.finances.gov.ma

www.sante.gov.ma

www.hcp.ma

www.cese.ma

www.who.int